الفصل الأول مدخل للنظرية الاقتصادية الكلية مفاهيم ومصطلحات

1- تعريف الاقتصاد الكلي: هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر أو المتغيرات أو المجاميع الاقتصادية على المستوى التجميعي أو التكميلي و ذلك مثل دراسة أي ظاهرة على المستوى الوطني أو الدولي أو الإقليمي و العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات و العوامل المؤثرة فيها

ويهتم الاقتصاد الكلي بدراسة العوامل أو القوى التي تحدد مستوى الإنتاج الوطني من السلع والخدمات ، وتلك التي تحدد مستوى التوظيف لعناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع وغيرها، لذلك تقوم النظرية بشرح عملية الاستخدام التام أو الكامل للموارد المتاحة للمجتمع خلال فترة زمنية محددة ، وتفسر من جهة أخرى أسباب وجود طاقات عاطلة غير المستغلة في العملية الإنتاجية ، كما تحاول النظرية شرح الأسباب التي تؤدي إلى نمو الناتج الوطني من السلع والخدمات بين فترة زمنية وأخرى، وتفسر أسباب التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، وهذا يعني أن النظرية الاقتصادية الكلية تعالج مشكلات اقتصادية عامة كالكساد والبطالة والتضخم وغيرها من ذلك، وهذا يعني أن المتغيرات التي تدخل في النظرية الاقتصادية الكلية هي متغيرات كلية أو تجميعية مثل :الناتج الداخلي الخام، الناتج الوطني الخام، الدخل الوطني، المستوى العام للأسعار أون الاقتصاد الكلي هو العلم الذي يهتم بالأداء العام للاقتصاد الوطني

2 أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الجزئي و الكلي 2:

الاقتصاد الكلي	الاقتصاد الجزئي
- يدرس سلوك الوحدات الاقتصادية	- يدرس سلوك الوحدة الاقتصادية
الكلية	الواحدة
 تحقيق التنمية الاقتصادية 	- تحقيق المنفعة
 أهم المواضيع التي يدرسها: 	 أهم المواضيع التي يدرسها:
النشاط الاقتصادي الكلي للاقتصاد الوطني،	نظرية توازن المستهلك، نظرية توازن
ودورة هذا النشاط والدخل الوطني وقياسه،	المنتج، ونظرية
والمتغيرات الاقتصادية المكوّنة له	الطلب والعرض، ونظرية القيمة أو الثمن،
كالاستهلاك الكلي، والاستثمار الكلي،	ونظرية
والادخار الكلي، البطالة، التضخم، التشغيل،	الإنتاج والتكاليف على مستوى المشروع
المستوى العام للأسعار	الاقتصادي،
	المنفعة وعلاقاتها بالطلب والتحليلات
	الخاصة بأسواق
	السلع والخدمات إلخ.

أ محمد أحمد الأفندي النظرية الاقتصادية الكلية، الامين للنشر و التوزيع ، صنعاء 2014 ، ط2، ص 03 عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد اسماعيل سيفو، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر ط1، عمان الأردن، 2015، ص 222

بالإضافة إلى ذلك يمكن إضافة الفروقات التالية أيضا:

- يهتم الاقتصاد الجزئي بالربح و كيفية تعظيمه بينما الاقتصاد الكلي يهتم بزيادة الدخل الوطني، باعتباره أداة النمو الاقتصادي مع أخذ بعين الاعتبار للعامل الاجتماعي.
- التوازن الاقتصادي الجزئي غالبا ما يعبر عن الوضع الأمثل توازن المستهلك عندما يحقق أكبر منفعة توازن المؤسسة عندما يحقق الربح بأقل تكلفة ممكنة، بينما التوازن الاقتصادي الكلي لا يعبر عن الوضع الأمثل للمجتمع فقد يكون العرض يساوي الطلب و رغم ذلك وجود مشاكل في المجتمع: بطالة، تضخم ...الخ.
- الاحتكار على المستوى الجزئي لا تترتب عليه نفس الآثار الاجتماعية كما هو على المستوى الكلي، لأن احتكار بعض السلع و الخدمات داخل المؤسسة لا يؤدي إلى أزمة أو ارتفاع الأسعار بينما في الاقتصاد الكلي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و ظهور أزمات إنتاج.
- الحكم بالاقتصاد الجزئي لا يعبر عن مستوى الأداء الاقتصادي أو النطور أو النمو بينما الحكم في الاقتصادي و النمو النمو عن مستوى الأداء الاقتصادي و النمو

3-أدوات التحليل الاقتصادي الكلي: من أجل التحليل الاقتصادي الكلي لابد من استخدام النماذج الاقتصادية

3-1 تعريف النموذج الاقتصادي: أداة تحليلية تهدف إلى وصف العملية الاقتصادية في أي بلد أو منطقة. ويتم تصميم هذه النماذج في العادة لدراسة حركة الكميات الإجمالية مثل المبلغ الإجمالي للسلع والخدمات المنتجة، وإجمالي الدخل المكتسب، ومستوى توظيف الموارد الإنتاجية، ومستوى الأسعار.

قد تكون نماذج الاقتصاد الكلي منطقية و/أو رياضية و/أو حسابية؛ تخدم الأنواع المختلفة من نماذج الاقتصاد الكلي أغراضًا مختلفة ولها مزايا وعيوب مختلفة يمكن استخدام نماذج الاقتصاد الكلي لتفسير المبادئ النظرية الأساسية وتوضيحها؛ وقد تُستخدم لاختبار نظريات الاقتصاد الكلي المختلفة، ومقارنتها، وقياسها؛ وقد تُستخدم لإنتاج سيناريوهات «ماذا لو» (عادة للتنبؤ بآثار التغيرات في السياسات النقدية أو المالية أو غيرها من سياسات الاقتصاد الكلي)؛ ويمكن استخدامها لتوليد التوقعات الاقتصادية. بناء على ذلك، تُستخدم نماذج الاقتصاد الكلي على نطاق واسع في الأوساط الأكاديمية في التدريس والبحث، وهي تُستخدم أيضًا على نطاق واسع من قبل المنظمات الدولية، والحكومات الوطنية، والشركات الكبرى، وأيضًا من قبل الاستشاريين الاقتصايين.

2-3 أنواع النماذج الاقتصادية: تنقسم النماذج الاقتصادية إلى:

√ النموذج الوصفي Descriptive Analysis: هي عبارة عن تصور نظري حيث من خلاله يتم دراسة الظواهر من خلال تعريفها، تحديد أسبابها وطبيعتها دون اللجوء إلى المعادلات الرياضية.

- ✓ النموذج الرياضي Mathematical Analysis :هي عبارة عن علاقات دالية التي تسمح لنا بدراسة مختلف الظواهر الاقتصادية من خلال تحديد كل من الأثر و التأثير المتبادل ما بين مختلف المتغير ات الاقتصادية.
- ✓ النموذج القياسي: Econometrics Analysis : هو وسيلة قياس وندمجه مشكلة اقتصادية مع إمكانية تحديد صحة العلاقات الرياضية في الظروف الاقتصادية.
- √ النموذج البياني: Graphical Analysis:من خلال هذا النموذج يمكننا تبيتن طبيعة وشكل العلاقة ما بين المتغيرات مع تحديد نوع الأثر المتبادل³
- 3-3 أنواع التحليل (طرق التحليل)في الاقتصاد الكلي: هناك عدة طرق للتحليل في الاقتصاد الكلي نذكر منها: ⁴

✓ التحليل الساكن(النماذج الساكنة:)

التحليل الساكن يتميز بكون العلاقات السببية التي تحدد التوازن مستقلة عن الزمن (تحليل غير مرتبط بعنصر الزمن)، فهو تحليل لحظي مؤقت ويكون عادة في الفترة القصيرة.

✓ التحليل الديناميكى:

يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن عند تحليل الظواهر الاقتصادية.

√ التحليل المقارن:

هو نوع من أنواع التحليل الاقتصادي يدرس ظاهرة اقتصادية من خلال علاقتها السببية في وضعين مختلفين دون الاهتمام بالكيفية التي تم بها الانتقال من الوضع الأول إلي الوضع الثاني.

√ التحليل الوصفي:

هو الذي يدرس الظواهر الاقتصادية والمتغيرات المؤثرة فيها بصفة نظرية أو وصفية من خلال تقديم شرح وتفسير مفصل للظاهرة محل الدراسة ،بعيدا عن الأساليب الرياضية أو الكمية التي تحتاج إلى بعض الفرضيات لتحقيقها، ويتمتع هذا النوع من التحليل بمكانة بارزة خاصة إذا علمنا أن الدراسات الاقتصادية التحليلية النظرية تفيد الدراسة التحليلية في العلوم الاقتصادية التطبيقية باعتبار الأولى مرشد في اختبار نتائج الثانية 1

√ التحليل الرياضي:

هو نوع من أنواع التحليل الاقتصادي يعتمد على استعمال الأدوات والمعادلات الرياضية في تحليل العلاقة بين المتغيرات والظواهر الاقتصادية المختلفة قيد الدراسة.

√ التحليل القياسي:

هو نوع من أنواع التحليل الاقتصادي يعتمد على استخدام أدوات كل من علم الرياضيات وعلم الإحصاء في التعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة بين متغيرات الظاهرة الاقتصادية المدروسة، من أجل القياس الكمي للعلاقات التي تربط بين مختلف المتغيرات ذات العلاقة بالظاهرة محل الدراسة وقد أطلق على هذا الفرع من علم الاقتصاد بالاقتصاد القياسي، ومع ظهور وتطور أجهزة الحاسوب والبرامج الحاسوبية، أصبح استخدام هذا النوع

خالد واصف الوزني أحمد حسين الرافعي مبادئي الاقتصاد الكل بين النظرية و التطبيق دار وائل للنشر عمان الأردن ص 33-35. بهية عمروش مطبوعة بعنوان الاقتصاد الكلي 1 دروس وتمارين جامعة الجزائر 3 سنة 2022/2021 ص 14⁴

من التحليل الاقتصادي أكثر سهولة من خلال تزويد الباحثين بالأدوات اللازمة للاختبار الكمي للظواهر الاقتصادي والتنبؤ بحركة المتغيرات.

4- :أهداف السياسة الاقتصادية الكلية: تهدف السياسة الاقتصادية الكلية من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتوضيح أو شرح المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني لدولة ما ومحاولة إعطاء أو إيجاد بعض الحلول الملائمة لها غير انه قبل دراسة ووضع أي سياسة اقتصادية كلية لابد من تحديد الأهداف الاقتصادية الكلية بشكل محدد ودقيق

ومن الواضح إن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تختلف من اقتصاد الى أخر أنه عموما تشترك جميع المجتمعات السعي في تحقيق الأهداف التالية التي تحقق الاستقرار الاقتصادي.

- ✓ الهدف الأول النمو الاقتصادي المستقر: يقصد بالنمو الاقتصادي عادة الزيادة المستمرة في الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ما في إنتاج السلع و الخدمات مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي أي تحسن قدرته الشرائية، و لهذا فان كل الدول تسعى لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية إلا أنه يشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو الديمغرافي حتى ينعكس ايجابيا على مستوى معينة من الأفراد أو مستوى الحياة أو على الأقل أن يبقى معدل النمو على حاله.
- √ الهدف الثاني العمالة الكاملة: يوجد هناك فرق بين المفهوم النظري و العملي للعمالة الكاملة فالمفهوم النظري تعني العمالة الكاملة استخدام جميع الموارد استخداما كاملا و أمثلا، ومن ثم فان هدف العمالة الكاملة يتطلب ضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر

في الأوضاع العادية عمليا من الصعب جدا الوصول إلى التشغيل الكامل خاصة في للمجتمعات الديمقر اطية وذلك نظر اللإحلال الآلة محل اليد العاملة، إلا أنه نظريا إذا افترضنا أن جميع أفراد المجتمع يعملون ماعدا في أوقات الفراغ المرغوبة و المشروعة وذلك بمثل:

- تحديد ساعات العمل.
 - العطل الرسمية.
 - قوانين التقاعد.
- انصراف الشباب عن العمل أثناء الدراسة ...الخ

فإننا سنصل إلى مستوى الاستخدام الكامل في الفترة القصيرة و يبقى أن نؤكد بأن العمالة الكاملة كهدف ولكن لا يمكن أن نحققه و هذا ما يجعلنا نقبل وجود معدل بطالة عادي أو طبيعي، وهذا بربطه بمعدل النمو التضخم ...الخ، أي أن المعدل الطبيعي

للبطالة هو ذلك الذي يسمح بوجود بتسكين العمالة في مؤهلاتها الملائمة، كما يسمح بتحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي الأخرى في مستوى المعقول و المصطلح الشائع في الاستخدام خاصة في التحاليل المعاصرة هو استخدام المتاح أي عدد المناصب المتاحة أو المتوفرة فعلا لأسباب اقتصادية داخلية أو خارجية.

√ الهدف الثالث استقرار الأسعار:

إذا كان تحقيق العمالة وفقا للمفهوم العملي لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر فان استقرار الأسعار بالمثل لا يعني تحقيق معدل تضخم يساوي الصفر، و إنما المحافظة على معدل التضخم ثابتا عند مستوى منخفض نسبيا في حدود 1 إلى 3 % كحد أقصى، و هذا لا يعني عدم زيادة الأسعار و إنما أن تكون تلك الزيادة مبررة اقتصاديا وذلك مثل زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة أسعار المواد الأولية المستوردة...الخ.

و يتمثل استقرار الأسعار في المحافظة على مستوى القدرة الشرائية للمستهلكين بحيث يجب أن يكون معدل الزيادة في متوسط دخل الفرد السنوي أكبر من معدل التضخم، لأنه لو حدث العكس سيؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين ومنه انخفاض الطلب ومن ثم الركود الاقتصادي.

إلا أنه يجب الإشارة أنه أحيانا قد يكون التضخم وسيلة مرغوب فيها تلجأ إليها الحكومة لتمويل التنمية الاقتصادية فالحكومة قد تلجأ إلى فرض ضرائب على المبيعات على بعض السلع الاستهلاكية تهب إلى الخزينة، وتقوم بتمويل المشروعات الإنتاجية في المجتمع من خلال الإيرادات الضريبية السابقة ومن ثم ترتفع الأسعار ولكن بصورة مؤقتة.

√ الهدف الرابع التوازن في ميزان المدفوعات:

كذلك نلاحظ أنه من بين الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية الكلية لتحقيقها هي تأمين أو ضمان التوازن في ميزان المدفوعات، و لكن قبل ذلك ماهو ميزان المدفوعات؟ فهو عبارة عن جدول يلخص كل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن الجزائر مثلا و العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة وتشمل هذه الصفقات

الصادرات - الواردات - تذفقات رؤوس الأموال الأجنبية

و لكل دولة ميزان مدفوعات مع دولة أخرى أو مجموعة دول أو اتحاد كالاتحاد الأوروبيالخ

و يوضح ميزان المدفوعات خاصة الجانب الدائن و الجانب المدين فإذا كان الجانب الدائن أكبر من المدين هذا يعني وجود فائض في ميزان المدفوعات، و أما في حالة

كون الجانب المدين أكبر من الدائن فهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات، و لهذا فان الدولة التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها تكون مضطرة باستمرار لاتخاذ إجراءات محددة من شأنها أن تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها أو على الأقل موازنته يجعل الجانب الدائن و المدين متعادلين.

√ الهدف الخامس عدالة توزيع الدخل:

من الأهداف الرئيسية التي تهدف أو ترمي إليها السياسة الاقتصادية الكلية هي محاولة توزيع الناتج الوطني بشكل عادل أو على الأقل قريب منه، و هذا لا يعني توزيع الدخل بشكل متساوي بين كل أفراد المجتمع بمكافأة الأفراد حسب مجهوداتهم و إنتاجهم المادي و الفكري، تطبيقا للمبدأ القائل لكل حسب عمله و جهده و في هذا الإطار فانه من العدالة في التوزيع ضمان الحد الأدنى من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع SMIG⁵

5- السياسة المالية:

5-1 تعريف السياسة المالية:

إن السياسة المالية عبارة عن دراسة تحليلية الأدوات ووسائل مالية تستخدم للتأثير على مالية الدولة، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكليفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة، حيث أن استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها المختلفة وفق إمكانيتها وظروفها الاقتصادية، وما تعتنقه من عقائد. أو هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة ويمكن تعريفها أيضا "هي بمثابة دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام و الإيرادات، بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل و الثروات".

2-5 مفهوم السياسة الجبائية: تعتبر السياسة الجبائية جزء من السياسة المالية، إذ أنها تعبر عن مختلف الظواهر الجبائية وتحلل أوجه النشاط المالي للدولة في سبيل تحقيق أهداف المجتمع، وتعرف على أنها مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية و المحتملة، لإحداث أثار

بريبش السعيد الاقتصاد الكلي نظريات نماذج تمارن محلولة دار العلوم للنشر و التوزيع عنابة 2007 ص 21- 235 سن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، األكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 7321 ،ص 2596 السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر 1993

اقتصادية و اجتماعية و سياسية. كما أنها تمثل مجموعة القرارات و الإجراءات و التدابير المتخذة بهدف تأسيس وتنظيم الاقتطاعات الجبائية طبقا لأهداف السلطات العمومية.8

3-5 أدوات السياسة المالية: للسياسة المالية أدوات نذكر منها:

- $\sqrt{\text{rsu}}$ العمومي: فإذا زاد الإنفاق الحكومي مع افتراض ثبات منحنى الضرائب فتؤدي زيادة في g الى زيادة مباشرة في g من خلال عملية المضاعف التى سنتطرق إليها في الفصول الأخرى.
- ✓ تغيير في معدلات الضرائب: يمكن أن يؤدي تخفيض معدلات الضرائب أو زيادة المدفو عات التحويلية إلى تحقيق نفس نتائج الزيادة في الإنفاق الحكومي فيما يتعلق بالتأثير على الإنفاق الاستهلاكي ثم مستوى الدخل.
- 6- السياسة النقدية: تشمل جميع التنظيمات النقدية و الصيرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، بهذا المعنى فإنها تشتمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة و البنك المركزي و الخزينة العمومية بقصد التأثير في مقدار وتوافر و استعمال النقد و الائتمان و كذلك يمكن أن تعرف السياسة النقدية على أنها ذلك العمل الذي يوجه للتأثير في النقد و الائتمان فضلا عن الاقتراض الحكومي أي حجم و تركيب الدين الحكومي.

6-1 أنواع السياسة النقدية:

- ✓ السياسة النقدية التوسعية: عندما يكون الاقتصاد في حاجة إلى نقود لتحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي و يكون الجهاز الإنتاجي مرن أي أن تكون المؤسسة وفق المعايير الدولية يد عاملة استعمال أحدث التكنولوجيات تسيير جيد فان ذلك سيؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و زيادة على طلب اليد العاملة.
- ✓ السياسة النقدية الانكماشية: و تكون هذه السياسة بالدول المتخلفة وذلك لأن معدل التضخم فيها مرتفع وذلك يؤدي إلى زيادة المطالبة برفع الأجور و هذا ما سيؤدي بالسلطات النقدية بتخفيض عرض النقود و هذا يؤدي إلى تقيد الإنفاق الذي يؤدي إلى تقليص الاستهلاك.

7- العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية:

✓ الدخل و الاستهلاك: في حالة ما إذا كان الميل الحدي للاستهلاك أكثر من الدخل أي الادخار سالب و هذه الحالة مر فوضة اقتصاديا تميز دول العالم الثالث.

مختاري مصطفى السياسة الجبائية في الجزائر على ضوء قانون المالية 2016، مقال منشور في مجلة الحقوق و العلوم الانسانية حدراسات اقتصادية- جامعة زيان عاشور الجلفة ص 1368

هيل عجمي جميل جنابي رمزي ياسين تيسع أرسلان النقود و المصارف و النظرية النقدية دار وائل للنشر الطبعة الأولى بغداد 2009 ص 2599

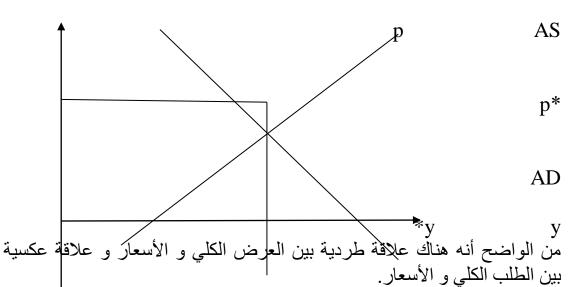
- ✓ إذا كان الاستهلاك يساوي الدخل معناه الادخار يساوي الصفر و هي حالة مرفوضة.
- ✓ الاستهلاك أقل من الدخل معناه الادخار موجب و هي حالة مقبولة و هي تميز حال دول العالم المتقدم.

√ الطلب الكلى و العرض الكلى:

في جانب قيمة الإنفاق الكلي على السلع والخدمات، وهو يتكون يتمثل الطلب الكلي من قيمة إنفاق قطاع العائلات على السلع والخدمات الاستهلاكية، وقيمة إنفاق المؤسسات على السلع والخدمات الاستثمارية بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الحكومي، وكذا قيمة الإنفاق الخارجي المتمثلة في صافي الصادرات بينما يتمثل في جانب قيمة الناتج من السلع والخدمات المعروضة، بحيث يكون الطلب الكلي والعرض الكلي محدد مكانا وزمانا أي في بلد ما وخلال فترة معينة.

يحدث التوازن في سوق السلّع والخدمات لما يتساوى الطلب الكلي للسلع والخدمات مع العرض الكلي للسلع وذلك عند مستوى معين من الناتج ويسمى بالناتج التوازني وعند مستوى معين من ،: «AS=AD» والخدمات أي

المستوى العام للأسعار، و هو ما يتم توضيحه من خلال الشكل الموالي 10 :



8- التضخم والمستوى العام للأسعار: هناك العديد من التعريفات للتطبخم لكن بشكل عام هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار السلع و الخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين بناءا على ما سبق فظاهرة التضخم تتضمن فعليا ما يلى:

-أن يكون ارتفاع الأسعار مستمرا و ليس مؤقتا أن يشمل هذا الارتفاع شريحة واسعة من السلع و الخدمات التي تهم عموم المواطنين و بالتالي فان أي ارتفاع

 00 مطبوعة بعنوان محاضرات في مقياس الاقتصاد الكلي 10 جامعة الجزائر 10 مطبوعة بعنوان محاضرات في مقياس الاقتصاد الكلي 10

مؤقت للأسعار أو أي ارتفاع يحدث لأسعار سلع وخدمات تهم شريحة محدودة من المجتمع لا يمكن اعتباره تضخما.

يؤثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على القوة الشرائية للمستهلكين لأنه يعني أساسا انخفاض كمية الشرائية للعملة المحلية، أي انخفاض كمية السلع و الخدمات التي يمكن لوحدة واحدة من النقود شراؤها في فترة زمنية محددة مقارنة بالفترات السابقة و يؤدي كذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الدولية الرئيسية 11.

1-8 أنواع التضخم:

- √ التضخم بالطلب: عندما تكون هناك زيادة في الطلب الكلي مع وجود عجز في الجهاز الإنتاجي للمواكبة ذلك الطلب فانه يكون عامل مسبب لعملية التضخم. وهذا ما حدث في الاقتصاد الجزائري بعد إتباع سياسة ترشيد النفقات.
- ✓ التضخم بالتكلفة: هو عدم التحكم في تكاليف الإنتاج نتيجة لسوء الاستغلال و التسيير و استعمال آلات القديمة مما يؤدي بدوره إلى ظاهرة التضخم.
- √ التضخم النقدي: هو عبارة عن إصدار النقود من طرف البنك المركزي و يضخها في الوطن مما يكون سبب التضخم و هذا نتيجة لعدم وجود جهاز إنتاج مرن ففي هذه الحالة يمنع منعا باتا عملية إصدار النقود.
- ✓ التضخم المستورد: يقع في حالة ما إذا كان هناك ارتفاع في الأسعار في الأسواق الدولية و انخفاض معدل الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية و على رأسها الأورو و الدولار، إضافة إلى تكلفة النقل و التأمين و الرسم على القيمة المضافة فان هذا يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها و من ثم تكون عاملا مسببا للتضخم، وهذا ما يحدث فعليا بعد الأزمة الصحية الكوفيد 19 و أثار الحرب الروسية الأوكر إنية.
- √ العلاقة بين معدل الفائدة و التضخم": عند زيادة معدل الفائدة ينقص الاستثمار فيؤدي إلى نقص الإنتاج فينقص العرض فيؤدي إلى زيادة السعر مما يؤدي إلى التضخم.
- 8-3 الآثار الاقتصادية للتضخم: هناك العديد من أثار التضخم الاقتصادية نذكر منها:
- ✓ انخفاض القدرة الشرائي للنقود يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع و الخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية.
- √ انخفاض الادخار الناتج عن تخصيص جزء كبير من الدخل للإنفاق على الاستهلاك.

رانيا الشيخ طه التضخم أسبابه أثاره و سبل معالجته سلسلة كتبات تعريفية العدد 18 صندوق النقد العربي 2021 ص $^{7^{11}}$

√ ارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض القدرة صادرات على المنافسة مقارنة بأسعار السلع المنافسة لها دوليا مما يحدث عجز في الميزان التجاري.

9- النمو الاقتصادي و عوامل تحديده: هو حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد. 12

9-1أهم محدداته:

- ✓ التضخم: عندما يزداد التضخم تنقص القدرة الشرائية للمستهلك ينقص الطلب فينقص ربح المؤسسة فينقص الاستثمار فينخفض معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ زيادة نمو السكان: زيادة معدل النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الطلب مما يؤدي إلى تحفيز المستثمرين على زيادة الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج فيزيد معدل النمو الاقتصادي إضافة إلى وجود محددات أخرى كالتقدم التكنولوجي يد عاملة كفؤة و التقدم الاجتماعي.

10-التجارة الخارجية:

- 10-1 ميزان التجاري: الميزان التجاري أحد فروع ميزان المدفوعات فهو يقيد كافة المعاملات التجارية من سلع وخدمات استيرادا وتصديرا بين دولة ما و دولة أخرى، فإننا نقول أبن هنالك فائض في الميزان التجاري إذا فاق حجم الصادا رات من سلع وخدمات عن حجم الوار ات من سلع وخدمات، ونقول أبن هنالك عجزا في الميزان التجاري إذا فاق حج الواردات من سلع وخدمات عن حجم الصدا رات من سلع وخدمات.
- 2-10 ميزان المدفوعات: يعبر ميزان المدفوعات عن التدفقات النقدية بين الاقتصاد القومي والاقتصاد الدولي سواء كان مصدر ها تبادل السلع أو تحركات قوى العمل أو تحركات رأس المال، وهي إما أن تكون تدفقات داخلة إلى الاقتصاد القومي مثل حصيلة الصادرات والاستثمارات الأجنبية والتحويلات أو تكون تدفقات خارجة مثل ثمن الواردات وأرباح الاستثمارات الأجنبية وتحويلات العاملين الأحانب

11- البطالة والتشغيل:

عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ط2، الدار الجامعية الاسكندرية، 2000 ص 51 51 السربيتي التجارة الخارجية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2009 ص 231. 13 طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2010، ص 47¹⁴

عرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل، القادرون عليه، الباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر السائد، لكنهم لا يجدونه 15.

11-1 أنواع البطالة:

- ✓ البطالة الهيكلية: عندما يحدث تقدم فني و تكنولوجي و ذلك مثل سلع متجددة أو تغير في النوع أو الذوق فان ذلك سيؤدي للمستهلكين إلى تغير طلبهم بزيادة الطلب على السلع الجديدة في تقليص الطلب على السلع القديمة مما يغير في هيكل الطلب مما يؤدي إلى تكدس السلع القديمة مما يضطر المدير إلى تصريح جزء من العمال فسميت بالبطالة الهيكلية.
- √ البطالة الإرادية: عندما لا تتوفر شروط العمل أو عدم القبول الأجر المعروف أو من جهة صاحب العمل يعتبر هذا الشخص بطال إراديا أي هو الذي اختار البطالة.
- ✓ البطالة الإجبارية: تتمثل في عدم توفر مناصب العمل جديدة نتيجة لأسباب مالية و اقتصادية و ذلك كنقص في الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية.
- 11-2 التشغيل المتاح: فكل الاقتصاديات العالمية تهدف إلى تخفيض من مشكلة البطالة إلى أعلى نسبة ممكنة و ذلك حسب الإمكانيات المتاحة و لكن لا يمكن الوصول الى معدل تشغيل كامل أو معدل بطالة يساوي الصفر و ذلك لعدة أسباب منها الداخلية أي الظروف الداخلية الخاصة بكل بلد و الخارجية المتعلقة بتأثير العوامل الخارجية عن الاقتصاد الوطني.
- 12- التوازن الاقتصادي الكلي: يتطلب المساواة بين الطلب الكلي و العرض الكلي أو الاستثمار يساوي الادخار و أما عدم التوازن فأما أن يكون العرض أكبر من الطلب فيما يخص الدول المتقدمة و العرض أقل من الطلب يخص الدول المتخلفة.
 - 1--11 التوازن المالي: الإيرادات تساوي النفقات.
 - 2-12 التوازن المحاسبى: الأصول تساوي الخصوم.
 - و يوجد أنواع أخرى من التوازن:
 - ✓ توازن في سوق السلع و الخدمات : العرض يساوي الطلب.
 - ✓ توازن في سوق النقود: عرض النقود يساوي الطلب عليها.
 - ✓ توازن في سوق العمل: عرض العمل يساوي الطلب على العمل.
 - ✓ توازن في اقتصاد مغلق.
 - ✓ توازن في اقتصاد مغلق ذو قطاعيين.
 - ✓ التوازن في اقتصاد مغلق ذو 3 قطاعات.

رحيمي عيسى قرقاد عادل العايب نصر الدين اهرة البطالة مفهومها واسبابها و أثارها مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية سنة 2018 ص 315

✓ التوازن في الاقتصاد الكلى المفتوح.

تمرين: أجب على الأسئلة التالية بصحيح أو الخطأ مع التعليل اللازم

- 1- التحليل الاقتصادي الجزئي يشبه كثيرا التحليل الاقتصادي الكلي ؟
- 2- السياسة النقدية المتبعة في الجزائر حاليا هي سياسة نقدية انكماشية؟
- 3- في حساب معدل النمو الاقتصادي يفضل دائما استخدام الناتج المحلى الاسمى؟
- 4- لا يوجد استخدام كامل لليد العاملة بل الحالة الأكثر شيوعا هي الاستخدام الناقص؟
- 5- صنف المتغيرات التالية من حيث كونها متغيرات اقتصادية كلية أو جزئية بالاعتماد على الفروقات الجوهرية بين الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي: البطالة، النمو، دخل الفرد، سعر السلعة، استهلاك وسيط، ربح المؤسسة، التضخم، السياسة المالية، السياسة النقدية.

6- الجواب:

1- خطأ بل هناك فرق كبير بين التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي وهذه أم الفروقات

أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الجزئي و الكلى:

الاقتصاد الكلي	الاقتصاد الجزئي
- يدرس سلوك الوحدات الاقتصادية	- يدرس سلوك الوحدة الاقتصادية
الكلية	الواحدة
 تحقیق التنمیة الاقتصادیة 	- تحقيق المنفعة
 أهم المواضيع التي يدرسها: 	 أهم المواضيع التي يدرسها:
النشاط الاقتصادي الكلي للاقتصاد الوطني،	نظرية توازن المستهلك، نظرية توازن
ودورة هذا النشاط والدخل الوطني وقياسه،	المنتج، ونظرية
والمتغيرات الاقتصادية المكوّنة له	الطلب والعرض، ونظرية القيمة أو الثمن،
كالاستهلاك الكلي، والاستثمار الكلي،	ونظرية
والادخار الكلي، البطالة، التضخم، التشغيل،	الإنتاج والتكاليف على مستوى المشروع
المستوى العام للأسعار	الاقتصادي،
	المنفعة وعلاقاتها بالطلب والتحليلات

الخاصة بأسواق السلع والخدمات إلخ.

- 2- نعم صحيح هي سياسة نقدية انكماشية من أجل الحد من الانفاق العام لكبح نوعا ما التضخم.
 - 3- خطأ بل لحساب النمو الاقتصادي لابد من حساب بالناتج المحلي الحقيقي.
- 4- صحيح الحالة الأكثر شيوعا هي الاستخدام الناقص مهما كانت نوعية الاقتصاد و قوة الدولة نظر اللعديد من العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعيةالخ.
- 5- تصنيف المتغيرات اقتصادية كلية أو جزئية بالاعتماد على الفروقات الجوهرية بين الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي: البطالة ، النمو، دخل الفرد ، سعر السلعة، استهلاك وسيط، ربح المؤسسة، التضخم، السياسة المالية ، السياسة النقدية.
- متغيرات اقتصادية كلية: البطالة، النمو، استهلاك وسيط، التضخم، السياسة المالية، السياسة النقدية.
 - متغيرات اقتصادية جزئية: دخل الفرد، سعر السلعة، ربح المؤسسة.

تمرين 02: ما علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة و الاحصاء؟ الجواب:

هناك علاقة وطيدة بين علم الاقتصاد و علم السياسة وهو ما يعرف بمصطلح الاقتصاد السياسي حيث أن معظم القرارات السياسية لها نتائج اقتصادية حيث تصوغ الدولة سياستها استنادا إلى تحليلات اقتصادية مبنية على توصيات مستشارين اقتصاديين.

كما له علاقة أيضا وطيدة مع علم الإحصاء لأن غالبية المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس و أي دراسة اقتصادية تعتمد على حد كبير على الأساليب الدقيقة في جمع البيانات و تصنيفها ومعالجتها وتحليلها وتفسيرها.

تمرين مقترح 03: أجب على الأسئلة التالى:

- كطالب سنة ثانية علوم اقتصادية ماهي السياسة المتبعة في الجزائر _نقدية ومالية-؟
 - بعد سنة 1929 أعطيت أهمية كبيرة للتحليل الاقتصادي الكلى بين لماذا؟
 - ماالفرق بين المتغيرات الداخلية و الخارجية؟